كلمة ونص

يونس خلف

الدروس الخصوصية

مع بداية العام الدراسي ثمة سباق سواء من الطلاب أو المدرسين الذين تشملهم ظاهرة الدروس الخصوصية بعد أن تحولت الدروس الخصوصية إلى موضة ووسيلة للتفاخر بين الطلاب، وثمة من يبرر أسباب انتشارها، بالحصول على معدلات عالية وبالتالي تكون نتائج الامتحانات أحد أشكال الترويج لهذه الظاهرة. وربما يكون إهمال الأسر لأبنائها وعدم متابعة تعليمهم أحد الأسباب أيضاً، إضافة إلى عزوف بعض المعلمين عن بذل الجهد المفروض في الحصة الدرسية وصولاً إلى كثافة المناهج الدراسية وضخامة المقررات.

لكن بالمقابل لابد من الإقرار إن من بين الأسباب أيضاً غياب المعالجة المناسبة لهذه الظاهرة من قبل الجهات الرسمية وكثرة انتشار مراكز التقوية الخاصة التي باتت تقدم العروض لاستقطاب أكبر عدد من الطلبة، ومن يعمل في الدروس الخصوصية هم المدرسون العاملون في مدارس الطلاب نفسها، ولذلك قضية البحث عن أسباب تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية باتت أهم من الحديث عن آلية معاقبة من يعمل بها لأن البحث عن أسبابها يؤدي إلى إنهاء هذه الظاهرة من خلال علاج أسباب الخلل التي أدت إلى انتشارها بشكل واسع.

واللافت كثرة انتشار إعلانات الدروس الخصوصية في كل مكان والجهات المعنية بالأمر تعلم كما يعلم الجميع أن هذه الظاهرة تسببت في تعميق الفوارق بين التلاميذ وسط ضغط متزايد على ميزانيات الأسر المخصصة لتعليم أبنائها ولذلك يبدو السؤال مشروعاً: ماذا لو كانت المدرسة تؤدي واجباتها؟ هل كنا بحاجة إلى الدروس الخصوصية؟ صحيح إن دوافع الطلبة في الالتحاق بالدروس الخصوصية ما بين راغب في التفوق أو لتعويض الفاقد في المراحل الدراسية، لكن في كل الحالات تشكل هذه العملية عبئاً مالياً إضافياً على الأسر وتعويد الطالب الاتكالية، فالطالب الذي يعلم أن هناك معلماً سيدرس معه كلمة كلمة سيصبح اتكالياً، إضافة إلى أن الأهل هنا يفتقدون أهمية تشجيع طفلهم على التعلم المستمر بدلاً من التعلم بهدف الحصول على معدل عال فقط لأن الاختبار وحده لن يحدد مستوى الطالب.

والسؤال الآخر الذي يبدو لافتاً هو: لماذا يحتاج طالب المرحلة الابتدائية أيضاً إلى الدروس الخصوصية ؟ أما من يقوم بالدروس الخصوصية من معلمين ومدرسين فيبررون ذلك بالحاجة المادية نتيجة الظروف المعيشية الصعبة، إضافة إلى أنهم يلبون رغبة الطلاب لتحسين قدراتهم وتحصيلهم العلمي ومنهم لعدم استيعابه الدروس في المدرسة. إزاء ذلك كله يبقى السؤال عن غياب الجهات المعنية عن معالجة هذه الظاهرة.

الشؤون الاجتماعية تبحث تعزيز التعاون مع المنظمة الدولية الاجتماعية الروسية

الوطن

بحث وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لؤي المنجد مع رئيس فرع المنظمة الدولية الاجتماعية الروسية في سورية ميشيل التلي وأعضاء من مجلس الإدارة واقع عمل المنظمة والخدمات التي تقدمها.

وتم خلال اللقاء استعراض التطوير والتوسع بخدمات المنظمة وفق الاحتياج، في ظل الظروف التي فرضت نفسها خلال الحرب الإرهابية التي تعرضت لها سورية، والتوجه لتنفيذ مشاريع أكثر استدامة تحقق التنمية بالمناطق المستهدفة.

وأكد الوزير المنجد أهمية وضع خطة عمل مشتركة وتأطيرها باتفاقيات تتم متابعة آليات عملها وتقييم مخرجاتها وتأثيرها في المناطق المستهدفة.

وأشار المنجد إلى استعداد الوزارة لتقديم كل التسهيلات اللازمة لتحقيق المنفعة المجتمعية، التي تعتبر هدف الوزارة بكل شراكاتها مع مختلف الأطراف التي تقوم باحتضانها وتذلل العقبات التي تواجهها لتسريع آليات عملها ضمن هذه الرؤية.

من جهته، أوضح رئيس فرع المنظمة أهمية الشراكة مع الوزارة لتحقيق التقدم بعمل المنظمة على الأرض، والسرعة في الإنجاز لتحقيق الأهداف المشتركة.

«بيت كمونة» يفتقر إلى الخدمات العامة!

رئيس مجلس المدينة: ننتظر تصديق المخطط التنظيمي منذ ٢٠١٦!

طرطوس- هيثم يحيى محمد

ضم مجلس بلدية بيت كمونة تجمعاً سكانياً وسكنياً كبيراً يتوسع يوماً بعد يوم عمرانياً وسياحياً حيث تتبع له قرى بيت كمونة ودحداح وبيت الجبل وبيت عليان وحاموش السرسكي وبيت ناصر وبكدري والعنابية إضافة لمنطقة بيت الجبل السياحية المميزة بجمالها وإطلالتها على الجبال من جهة الشرق والشمال والبحر وطرطوس وارواد وعمريت من جهة الغرب ويقام فيها حالياً مشروع سياحي ضخم وبعض المشروعات السياحية الأخرى (إطعاماً وإقامة) وهذا التجمع لا يبعد عن مدينة طرطوس سوى خمسة كيلو مترات.

لكن وصلت إلى «الوطن» في الفترة الأخيرة عدة شكاوى من مواطني القرى التابعة لمجلس البلدية تتعلق بالنقص الكبير بمياه الشرب وبوضع القمامة والصرف الصحي وقلة الطرق التي تصل إلى المنطقة السياحية في بيت الجبل والتأخر لسنوات في توسيع المخطط التنظيمي لدحداش وبيت الجبل وسوء النقل و... إلخ

وفي زيارة لـ«الوطن» لهذه القرى والاطلاع على الواقع بين العديد من المواطنين من الشاكين وغيرهم، وأنه تمت بمناقشة علاء الخضري رئيس مجلس البلدية بالشكاوى حيث أشار إلى قلة إمكانيات البلدية إذ لا يوجد فيها سوى جرارين و«بوب كات» وبعض العمال، وأن لديها برنامجاً جمع القمامة في القرى التابعة للقطاع وتم تحديد مواعيد لوضع القمامة من المواطنين وكان وضع النظافة في القطاع جيداً نسبياً وفق الإمكانيات المتاحة رغم النقص في عدد عمال النظافة فلديها ٤ عمال نظافة فقط يقومون بجمع قمامة كل القرى إضافة لطريق صافيتا من عقدة طرطوس- مشفى الباسل حتى مفرق النقيب تقريباً.

وقال: نواجه المشكلات في عدم التقيد بمواعيد رمي القمامة من المواطنين فقط في التجمعات السكنية الكبيرة على طريق عام صافيتا مثل مجمع الهادي كما نقوم بحملة شبه أسبوعية بـ«البوب كات» ضمن القطاع بما يخص الطرق في قريتي دحداش وبيت الجبل.

أما فيما يخص الطرقات فأوضح الخضري أنه تم وضع خطة مشروعات البلدية لأربع سنوات ويتم شق الطرقات وفق الإمكانيات المتاحة ويتم شق حوالي ٦ طرقات في القطاع حالياً وتم توسيع كوع زهرة الجبل في منطقة بيت الجبل، كما تم تنفيذ مشروع توسيع وتعبيد طريق من جهة حاموش السرسكي بالعمل الشعبي وتم توفير جزء منه بالتعاون بين البلدية والإخوة المواطنين.

كما تم التواصل مع مديرية المصالح العقارية لتحديد الطريق الواصل بين بيت الجبل وحاموش السرسكي (العمل قائم مع الفرق المساحية) على هذا الطريق وهو طريق عقاري مهم جداً لهذه المنطقة السياحية.

كما تم إصدار قرار مجلس بلدي لمتابعة الإجراءات القانونية لتوسيع هذا الطريق واستملاكه ولكون هذه المنطقة تقع خارج المخطط التنظيمي لبلدية بيت كمونة فإن الاستملاك يكون عن طريق الخدمات الفنية.

وحول معالجة نقص مياه الشرب قال: تم تشكيل لجان توزيع المياه بموجب قرار المحافظ مهمتها الإشراف على توزيع المياه ضمن القطاع بصورة عادلة ومتابعة المشكلات الفنية فور حدوثها بما يضمن توزيع المياه بصورة عادلة للمواطنين ومن أهم المشكلات والمصاعب التي تواجهنا في موضوع المياه هي أن الشبكة قديمة حيث تحتاج لتوسيع بأقطار أنابيب المياه الواصلة للمواطنين بسبب الزيادة الكبيرة في البناء وازدياد عدد التجمعات السكنية، كما توجد لدينا مشكلة أخرى هي العدد الكبير لسكورة المياه ضمن الحارات وجزء منها يحتاج إلى صيانة، وقد خاطبنا المؤسسة بهذه المشكلات الفنية ويأتي الرد بأن الإمكانيات غير متوافرة حالياً وعندما نسأل عمال الضخ ومراقبي الشبكات تكون إجابتهم بأن السبب هو الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي والأعطال المستمرة والحاجة المستمرة إلى زيادة في مادة الديزل.

وحول إصدار المخطط التنظيمي لقرية دحداش وبيت الجبل وأسباب التأخير عدة سنوات قال رئيس مجلس البلدية: السبب الأساسي لتأخر تصديق المخطط هو تعارضه مع خريطة المنع للمخططات التنظيمية وفق لجنة التخطيط الإقليمي (إقليم المنطقة الساحلية) ما أدى إلى مجموعة كبيرة من المراسلات بين الجهات المعنية (الخدمات الفنية).. وزارة الأشغال العامة والإسكان) لتعديل المخطط بما يتوافق مع خريطة المنع المحددة وكل المراسلات موثقة لدى مديرية الخدمات الفنية.

وأضاف: نجمت عن هذا التأخير عدة نتائج سلبية جداً أبرزها إيقاف كل أعمال منح التراخيص ضمن منطقة الرفع الطبوغرافي منذ تاريخ ٢٠١٦ حتى تاريخه والإعاقة في تنفيذ كل أعمال التخديم من طرق وبنية تحتية لكونها يجب أن تكون متوافقة مع المخطط التنظيمي وعدم القدرة على منح تراخيص لمشروعات حيوية واستثمارية مثل مشروعات مطاعم.. مشروعات سياحية.. مشاف.. وكل المشروعات الخدمية لكونها يجب أن تكون متوافقة مع الشرائح التنظيمية للمخطط وهذا يؤدي أيضاً إلى حرمان البلدية من عائد مادي كبير ومنفعة اقتصادية تعود بالنفع على أهالي تلك المنطقة والوحدة الإدارية وخصوصاً أن تلك المناطق تعتبر قبلة للمستثمرين والسياح وذات طبيعة خلابة.

وحول رؤيتهم ومقترحاتهم كمجلس بلدية لتطوير واقع المنطقة قال الخضري: من أهم المقترحات ضرورة دعم استملاك جوار الطرق القائمة لتوسيعها وخصوصاً الواصلة للمشروعات السياحية ودعم مشروعات التنمية وخصوصاً الصرف الصحي وتزويد القطاع بعدة محولات كهربائية لتحسين الواقع الكهربائي في فترة وصل التيار والتسريع في إنجاز المخطط التنظيمي لقرية دحداش وبيت الجبل وإنشاء شبكة من الطرقات في جبل دحداش والحاموش بما يخدم أهالي هذه القرى والمشروعات السياحية في بيت الجبل.

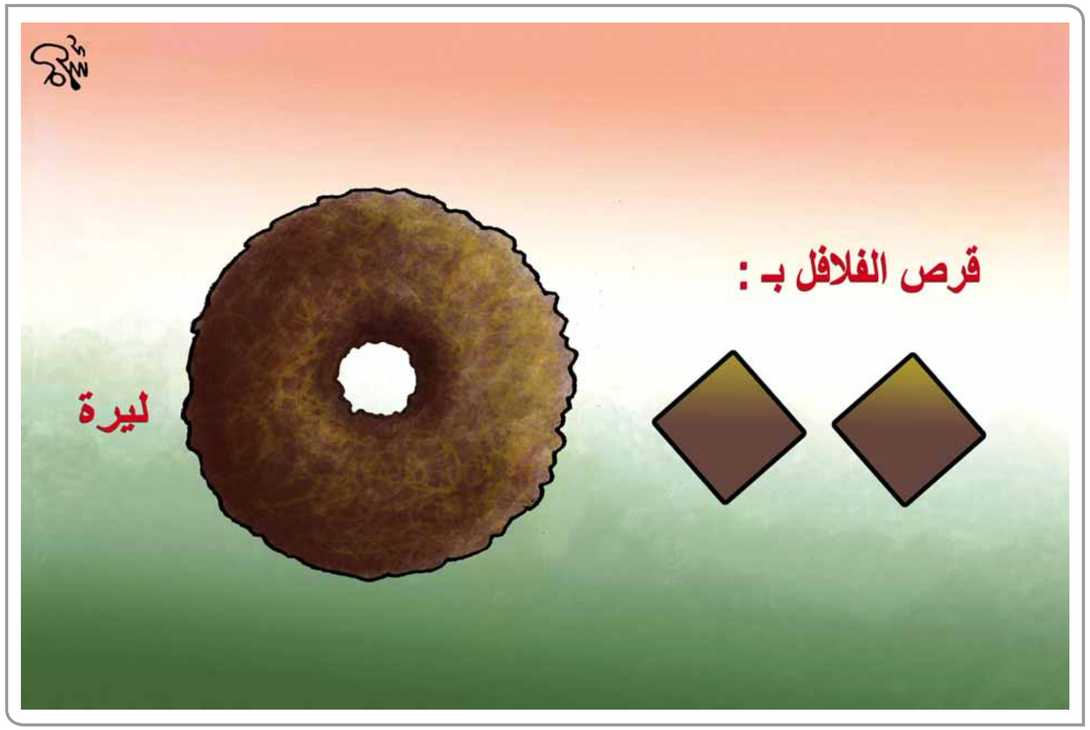

«تنفيذي» الحسكة يوافق على فتح مدارس منزلية «حلقة أولى» والاستمرار بالقديمة لكل الصفوف

الحسكة - دحام السلطان

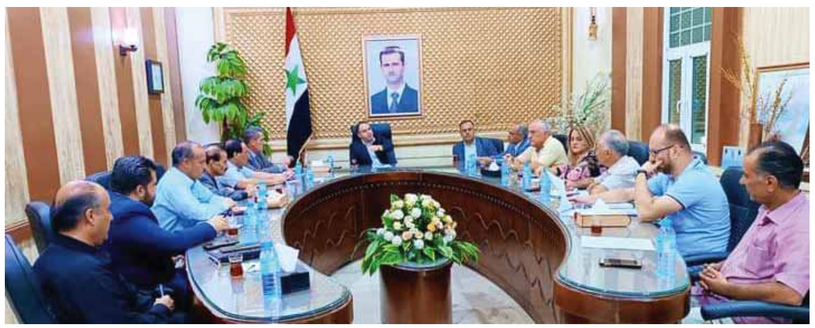

وافق المكتب التنفيذي في محافظة الحسكة خلال جلسته برئاسة محافظ الحسكة الدكتور لؤي محمد صيوح رئيس المكتب التنفيذي على عدد من المشاريع الخدمية في عدد من مناطق ومدن وأرياف المحافظة.

ووافق المكتب التنفيذي خلال الجلسة على كتاب مجلس مدينة القامشلي المتضمن تنفيذ ربع الكمية من مشروع مد وترقيع بالمجبول الزفتي في بعض الشوارع في حيي زنود والزهراء بقيمة ٥٠ مليون ليرة سورية، وعلى تنفيذ ربع الكمية من مشروع مد مجبول الزفتي في بعض الشوارع في الحيين المذكورين وبقيمة ٥٠ مليون ليرة سورية أيضاً.

كما وافق بالمصادقة على كتاب مجلس بلدية فرفرة بريف القامشلي، المتضمن الإعلان والتعاقد لتنفيذ مشروع بقايا مقالع في البلدة المشار إليها وقراها بقيمة ٧٥ مليون ليرة سورية، وعلى كتابها أيضاً المتضمن استبدال وتسليك قساطل بيتونية وتعزيل ريكارات لمجاري القرية بقيمة ٥٥ مليون ليرة سورية.

كما وافق المكتب التنفيذي على كتاب مجلس بلدية قرية حامو بريف القامشلي، المتضمن تنفيذ ربع الكمية من مشروع مد مجبول زفتي لمدخل القرية بقيمة ٤٨ مليون ليرة سورية، وعلى كتاب مجلس بلدية قرية خويلد بريف الحسكة المتضمن إنشاء عبارة بازلتية بقيمة ٩ ملايين و٩٨٥ ألف ليرة سورية، وعلى كتاب مجلس بلدية قرية تل طويل غربي بريف الحسكة، المتضمن الإعلان والتعاقد لتنفيذ مشروع بقايا مقالع على طريق قرية رجم فياض – آبار نفاشة بقيمة ٨١ مليون ليرة سورية، وعلى الكتاب المتضمن الإعلان والتعاقد لتنفيذ مشروع بقايا مقالع من طريق الفوج بجبل كوكب بريف الحسكة باتجاه المزارع القريبة منه بقيمة ٤٩ مليوناً و٧٨١ ألف ليرة سورية، وعلى الكتاب المتضمن الإعلان والتعاقد بالسرعة الكلية لتنفيذ مشروع بقايا مقالع قرية جماسة بريف الحسكة بقيمة ٤٩ مليوناً و٩٥٠ ألف ليرة سورية.

ووافق المكتب التنفيذي أيضاً على كتاب مجلس بلدية قرية حامو بريف القامشلي المتضمن الإعلان والتعاقد لتنفيذ مشروع بقايا مقالع قرية الجمو بالريف المذكور بقيمة ٣٥ مليون ليرة سورية، وعلى كتاب الإعلان والتعاقد لتنفيذ عبارة قسطلية على الوادي بين قريتي حامو والقصير بريف القامشلي بقيمة ٥٠ مليون ليرة سورية، وعلى كتاب مجلس بلدية قرية خربة عمو بريف القامشلي الإعلان والتعاقد لتنفيذ مشروع بقايا مقالع في القرية المذكورة بقيمة ٥٠ مليون ليرة سورية، وعلى التعاقد لتنفيذ مشروع بقايا مقالع لشوارع قريتي حامو والقصير وإنشاء عبارة قسطلية بقيمة ١٥٠ مليون ليرة سورية من الموازنة المستقلة.

كما وافق المكتب التنفيذي على كتاب مجلس بلدية قرية خربة عمو الإعلان والتعاقد لتنفيذ مشروع بقايا مقالع لشوارع القرية المشار إليها والقرى التابعة لها مع إنشاء عبارة قسطلية على مجرى الوادي الغربي بقيمة ١٥٠ مليون ليرة سورية من الموازنة المستقلة، وعلى كتاب مجلس بلدية قرية تل عودة بريف القامشلي الإعلان والتعاقد لتنفيذ مشروع تعبيد بقميص مجبول زفتي الشارع العام في قرية ذبانة بريف القامشلي من الطريق الدولي حتى مفرق بلدة تل حميس بالريف المذكور بقيمة ٥٢٧ مليون ليرة سورية من الموازنة المستقلة، وعلى كتاب مجلس بلدية قرية البحارية بريف القامشلي الإعلان والتعاقد بالسرعة الكلية لتنفيذ مشروع صيانة بالحجر المكسر لطريق قرية بوير البو عاصي – خزنة خرمر بريف القامشلي بقيمة ١٥٠ مليون ليرة سورية، وعلى كتاب مجلس بلدية البجارية المتضمن الإعلان والتعاقد بالسرعة الكلية لتنفيذ مشروع إنشاء عبارة بازلتية صندوقية لقرى البجارية والخزنة وبوير البو عاصي بقيمة ٥٠ مليون ليرة سورية.

ووافق المكتب التنفيذي خلال الجلسة أيضاً على كتاب مديرية التربية فتح مدارس منزلية «حلقة أولى» إضافة إلى طلب الموافقة على الاستمرار بفتح المدارس المنزلية القديمة لمختلف الصفوف للعام الدراسي الحالي، ووافق أيضاً على عدد من القضايا الخدمية والطلبات المدرجة على جدول أعماله في الجانب الخدمي.